

الاجرة بقدرها

ويؤلفه اسم للاجرة وشرعا تملك منفعة اي يملكها
بعض بشرط تاتي والاصل فيها نيل
الاجماع آية فان ارضع لكم وجه الدلالة
ان الارضاع بلا عقد تبرع لا يوجب اجرة
وانما يوجبها ظاهر العقد فتعين وخبير
التجاري ان النبي صلى الله عليه وسلم
رضي الله عنه استاجر رجلا من بني الديلم
يقال له عبد الله بن الأريقط وخبير مسلم
ان صلى الله عليه وسلم نهي عن المزارعة
وامر بالمقارعة والمعنى فيها ان الحاجة داعية
اليها اذ ليس لكل احد مرقوب وسكن
وخادم يجوز لذلك كما جوز بيع الاعيان
اركانها اربعة صبغة واجرة ومنفعة
وعاقد من مكر ومكتر وشرط فيه اي في
الحاقا قدامه في البيع وتقدم بيانه

اي ان شرطه
نفسه يفتقر
المنفعة والارضية
لا يقضى اليه
ما حكمه في مال
يقدم في غيره

تم لكن لا يشترط هنا السلام المكثرى مسلم
كما قدمته ثم مع زيادة وتصح اجارة
السفيه نفسه لما لا يقصد من عمله كالحج
قاله الماوردي والروايات لان له ان يتبرع
به ولا يصح اكثر العبد نفسه من سيده
وان صح شراره وان صح شراره
وسرط في الصيغة ما قرئ فيها فيه اي البيع
هذا عدم التاقت كاجرتك او كرتيك
هذا او من افعه او ملكتها سنة بكذا
فيتم في غيره فيقبل المكثرى لا بعقبا اي من افعه
سنة بكذا لان لفظ البيع وضع لتمليك
العين فلا يستعمل في المنفعة كالايجار
لفظ الاجارة في البيع لكن ينبغي ان يكون
كتابة وكلفظ البيع لفظ الشراء وموطا
وسنة فيما ذكر ليس منقولا فيه لاجرة

اي ان شرطه
نفسه يفتقر
المنفعة والارضية
لا يقضى اليه
ما حكمه في مال
يقدم في غيره